إعراب الفعل المضارع دراسة نقدية ورؤية جديدة

د. عبد الله أحمد أحمد الشراعي

أستاذ النحو والصرف المساعد ، كلية الآداب ، جامعة إب

ملخص البحث

منذ زمن ليس بالقليل، والباحث يعمل فكره، ليصل إلى تفسير لإعراب الفعل المضارع، ومن ثم ليصل إلى معاني إعرابه، رفعاً ونصباً وجزماً. فالباحث لا يؤمن بنظرية العامل والمعمول، التي قام النحو العربي على أساسها، بدءاً بسيبويه، وانتهاءً بعباس حسن.

وقد كان الأستاذ إبراهيم مصطفى –رحمه الله– المجدد الأول، وعلى يديه فتح باب التجديد على مصراعيه، وكسر الحاجز، الذي كان يحول دون ذلك، وهو حاجز (ليس في الإمكان أبدع مما كان، ولم يترك الأول للآخر شيئاً، والنحو العربي علم قد نضج واحترق) إلى غير ذلك، مما يدعو إلى عدم إعمال العقل، والاكتفاء بما جاء على يد القدامى.

وعلى الرغم مما يشوب نظرية دلالات العلامات الإعرابية، التي بني على أساسها كتاب (إحياء النحو) للأستاذ إبراهيم مصطفى، على الرغم مما يشوبها من قصور- ولعل من أبرزه عدم شمولها الفعل- إلا أن الأستاذ إبراهيم مصطفى له فضل السبق، فقد كان الفاتح الأول لميدان تجديد النحو، وكان أول من جال فيه، ولولا كتاب (إحياء النحو) لما أعمل الباحث فكره، في إعراب الفعل المضارع، محاولاً تفسيره، والوصول إلى معانيه، ولما كان هذا البحث ثمرة ذلك التفكير، الذي استمر سنوات. ولولاه لما خاض الدكتور الجواري، والدكتور المخزومي، وغيرهم، في هذا المجال، محاولين إيجاد نظرية، تبين معاني الإعراب في الفعل المضارع، بعيداً عن نظرية العامل والمعمول.

إن هذا البحث محاولة لإيجاد رؤية جديدة، خاصة بإعراب المضارع، لتكون متممة لما بدأه الأستاذ إبراهيم مصطفى، وإن كانت نظريته تحتاج إلى إعادة نظر، في دلالة التنوين على وجه الخصوص، وفي دلالة الإعراب على وجه العموم، لتخرج نقيةً من الشوائب، مستوعبة الإعراب في الأسماء المعربة كلها، من دون تعسف، ومن دون استثناء.

لقد استعرض الباحث في بحثه هذا آراء النحاة القدامى (بصريين وكوفيين) في إعراب الفعل المضارع، وفند تلك الآراء، كما استعرض آراء النحاة المحدثين في ذلك، مفنداً إياها ليصفو الجو، وتفسح الطريق أمام رؤيته، التي يراها في إعراب الفعل المضارع، ومن ثم فقد عرض رؤيته،

وفصل القول فيها، وأجاب عن التساؤلات، التي قد تخطر على بال القارئ، معززاً نظريته بالأمثلة التطبيقية. إن هذا البحث يثبت أن علامات الإعراب في الفعل المضارع ليست آثارًا للعوامل النحوية كما يرى القدامى، وليست مرتبطة بالمعاني الزمنية كما يرى المحدثون، وخلاصة رؤيته على النحو الآتي:

- أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم، من حيث تعدد معانيه، وتنوع علاقاته، فقد يقع في معنى الاسم، وقد لا يقع، وقد يتعلق بالاسم، وقد يتعلق بالفعل، وقد لا يتعلق لا بالاسم، ولا بالفعل، شأنه في ذلك شأن الاسم.
- يرفع الفعل المضارع، إن كان واقعاً في معنى الاسم، ومتعلقاً به، فتظهر عليه الضمة، إن كان صحيح الآخر، وتقدر إن كان معتل الآخر، وتثبت فيه النون، إن كان من الأفعال الخمسة.
- ينصب الفعل المضارع، إن وقع في معنى الاسم، ولم يكن له به تعلق، وإنما كان متعلقاً بالفعل، وتكون علامة نصبه الفتحة (ظاهرة، أو مقدرة) كما تكون حذف النون، إن كان من الأفعال الخمسة.
- يجزم الفعل المضارع، إن لم يقع في معنى الاسم، سواء أتعلق بفعل مثله، أم لم يتعلق، وتكون علامة جزمه السكون، إن
كان صحيح الآخر، وحذف حرف العلة، إن كان معتل الآخر، وحذف النون، إن كان من الأفعال الخمسة.

ولا يدعي الباحث لنظريته هذه الكمال، لكنها محاولة، أراد أن تخرج إلى القارئ، عسى أن تكون سبباً في ميلاد رؤى أخرى، ينتفع بها الدارسون والباحثون، وحسبه أن هذا هو جهده — وهو جهد المقل— فإن أخطأ، فمن نفسه، وإن أصاب، فبتوفيق من الله، والحمد لله رب العالمين.

المقدمة

الإعراب لغة من "أعرب الرجل عن نفسه، إذا بين وأوضح"[1]، فهو يعني الإبانة والإيضاح. والإعراب في الاصطلاح النحوي "أيضاً من هذا القياس، لأن بالإعراب يفرق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم"[2]. ويعرفه بعضهم بأنه "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً"[3]. وبعضهم يرى أنه "الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"[4]. وعرفه الفاكهي بأنه

"الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقةً أو مجازاً"(5).

والفعل لغةً هو الحدث، يقول ابن فارس: "الفاء والعين واللام أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل وغيره، من ذلك: فعلت كذا، أفعله فَعْلاً، وكانت من فلانٍ فعلة حسنة أو قبيحة، والفعال جمع فعل"(6). وأما معناه في الاصطلاح النحوي "فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(7). وهو ينقسم على ثلاثة أقسام؛ هي: الماضي والمضارع والأمر، بحسب ما يراه نحاة البصرة، وأما نحاة الكوفة فيخرجون من هذا التقسيم فعل الأمر، لأنه –كما يرون– مضارع محذوف اللام، فأصل (افعل) لتفعل(8). ويضعون مكانه اسم الفاعل، ويسمونه بـ(الفعل الدائم)(9).

والذي يعنينا –هنا– هو الفعل المضارع، وقد عرفنا معنى الفعل لغةً واصطلاحاً "فأما المضارعة، فهي التشابه بين الشيئين، قال بعض أهل العلم: اشتقاق ذلك من الضرع، كأنهما ارتضعا من ضرع واحد"(10). وقد تكون اشتقت منه، لأن الضرعين في كل مخلوق متشابهان إلى حد التطابق، سواءٌ أكانا اثنين أم أكثر. وسمي الفعل المضارع بهذا الاسم لأنه يشبه الاسم في عدة وجوه، بحسب ما يراه البصريون، وسيذكر ذلك لاحقاً. أو لأنه ضارع الاسم في الإعراب، لأن الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال، والبناء أصل في الأفعال، وفرع في الأسماء. ونحاة البصرة والكوفة مجمعون على أن الفعل المضارع معرب، إلا إذا اتصل بإحدى نوني التوكيد أو بنون النسوة، فإنه يبنى، إذ يبنى على الفتح مع إحدى نوني التوكيد، ويبنى على السكون مع نون النسوة. واشترطوا في بنائه على الفتح أن تباشره نون التوكيد، وعليه فإن الأفعال الخمسة معربة، إن أكدت بالنون، لعدم مباشرتها الفعل.

وأما الفعل الماضي، فهو مبني على الفتح، ما لم يتصل به أحد ضمائر الرفع المتحركة. وأما الأمر، فمبني على السكون، إن كان صحيح الآخر، ومبني على حذف حرف العلة، إن كان معتل الآخر، وهو مبني على حذف النون، إن كان مسنداً إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، كما يرى البصريون، وهو معرب بالجزم في رأي الكوفيين.

المطلب الأول: إعراب الفعل المضارع في رأي القدامى:

سبب إعرابه:

اختلف البصريون والكوفيون، في سبب إعراب الفعل المضارع، فذهب سيبويه إلى أن الأفعال المضارعة أعربت، لمشابهتها أسماء الفاعلين في المعنى، وفي دخول لام الابتداء، وفي أنها تدخلها السين وسوف لمعنى، كما تدخل الألف واللام الأسماء لمعنى التعريف، إذ يقول: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبدالله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فعل) اللام. وتقول: سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"[11]. ويقول: "إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى ... ولدخول اللام... ولما لحقها من السين وسوف، كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة"[12]. وتابعه في هذا البصريون، وأضاف بعضهم أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه[13]. (يضرب، ضارب) فالحرف الثاني فيهما ساكن، وما عداه فمتحرك فيهما معاً. وزاد بعضهم إلى وجوه الشبه أن الفعل المضارع يكون صفة، كما يكون الاسم، تقول: مررت برجلٍ يضرب، كما تقول: مررت برجلٍ ضارب[14].

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع أعرب، لأنه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة[15]."ويعنون بالمعاني المختلفة، أنه يدل على الزمن الحاضر، والزمن المستقبل، وبالأوقات الطويلة أنه يدل - فيما يدل عليه من زمان- على المستقبل، وهو زمن مستطيل مع الدهر"[16].

سبب رفعه:

وكما اختلفوا في سبب إعرابه، اختلفوا في سبب رفعه، فذهب سيبويه والبصريون إلى أنه يرتفع، إذا وقع في موقع الاسم، يقول سيبويه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع، غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها ... فأما ما كان في موضع المبتدأ، فقولك: يقول زيد ذاك، وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ، فقولك: زيد يقول ذاك، وأما ما كان في موضع غير المبتدأ، ولا المبني عليه، فقولك: مررت برجلٍ يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك،

وحسبته ينطلق. فهكذا هذا وما أشبهه"[17].

وقد احتج الكوفيون على رأي سيبويه بأنه "لا يجوز أن يقال: إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، لأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم، لكان ينبغي أن ينصب، إذا كان الاسم منصوباً، كقولك: كان زيد يقوم"[18]. ورد البصريون بأنه "إنما لم يكن منصوباً أو مجروراً، إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال"[19]. وسيبويه يقول: "وقد يقع الشيء موقع الشيء، وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك: مررت برجلٍ يقول ذاك. فيقول في موضع قائل، وليس إعرابه كإعرابه"[20]. ويبين السبب، فيقول: "وعلته أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها ويجزمها، لا يعمل في الأسماء"[21].

وذهب الفراء - وتابعه أكثر الكوفيين- إلى أن الفعل المضارع يرتفع، لتجرده من النواصب والجوازم[22]. "وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزوائد في أوله"[23]. وذهب ثعلب إلى أنه مرفوع بنفس المضارعة[24]. ورأي الكسائي مردود، "لأن جزء الشيء لا يعمل فيه"[25] ورأي ثعلب مردود- كذلك- لأن المضارعة "إنما اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع"[26].

سبب نصبه:

اتفق نحاة البصرة والكوفة على أن الفعل المضارع ينصب بـ(أن ولن وكي وإذن)، واشترطوا شروطاً لنصبه بـ(إذن). واختلفوا في عامل النصب بعد الواو وأو والفاء، فذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع ينصب بعدها بعامل معنوي، هو الصرف أو الخلاف[27]. "ومذهب الكوفيين هذا، موافق لما ذهبوا إليه في نصب الأسماء، فإن أكثرها عندهم منصوب على الصرف أو الخلاف، وهذا الخلاف يكون تارةً بأداةٍ كإلا في الاستثناء، وواو المعية فيما يسمى المفعول معه، ويكون بغير أداةٍ تارةً أخرى، كالحال والتمييز"[28]. وأما البصريون فيذهبون إلى أنه ينصب بأن المضمرة بعد هذه الحروف[29]. وذهب الكوفيون إلى أن الحروف (حتى، لام التعليل، لام الجحود) هي التي تعمل بنفسها النصب في الفعل المضارع الواقع بعدها، ويقدر البصريون بعدها أن[30].

سبب جزمه:

"وأما جزم الفعل المضارع، فبأدوات الجزم عند الكوفيين والبصريين جميعاً، وأدوات الجزم هي: لم ولما ولام الأمر ولا في النهي، وأدوات الشرط"[31] الجازمة. ويكون بوقوع الفعل المضارع في جواب الطلب، كقولك: ذاكر تنجح، ولا تلعب بالنار تنج من الحريق. وذلك لتضمنه

معنى الشرط. "إلا أن الكوفيين كانوا قد خالفوا البصريين، فذهبوا إلى قصر تأثير أدوات الشرط على أفعال الشرط وحدها، أما أفعال الجواب فمجزومة بالجوار. وأما البصريون فذهب أكثرهم إلى أن الجازم لهما جميعاً هو أداة الشرط، وذهب بعضهم إلى أنه حرف الشرط وفعل الشرط. وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يجزم فعل الشرط، وفعل الشرط يجزم فعل الجواب. وذهب المازني منهم إلى أنه مبني على الوقف"(32).

وأجازوا جميعاً أن يرتفع المضارع، إن كان فعل الشرط ماضياً، يقول ابن مالك:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن(33)

ويحكي الصبان عن السيرافي، بيان سبب جزم المضارع في هذه المواضع، فيقول: "وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافي، فقال: ... وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها -يعني الشرط والجزاء- اقتضى القياس تخفيفه، والجزم إسقاط، ثم حمل عليها (لم) لأن كلاً منهما ينقل الفعل، فإن تنقله إلى الاستقبال... ولم إلى الماضي، وكذلك لما. وأما لام الأمر فجزمت، لأن أمر المخاطب -أي كاضرب- موقوف، أي مبني، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني، لأنه مثله في المعنى. وحملت عليها (لا) في النهي من حيث كانت ضرةً لها، وقد أنكر عليَّ ابن الخياط مثله"(34).

فالسيرافي يرى أن أدوات الشرط هي أصل الجوازم، وعلل الجزم بعدها تعليلاً صوتياً، وهو التخفيف لطول الكلام بإسقاط الحركة، سواءً أكانت قصيرة أم طويلة. ويرى أن سبب الجزم بعد لم ولما، هو حملهما على إن الشرطية، لأنهما يخصصان الفعل بعدهما للماضي، كما تخصص (إن) الفعل بعدها للمستقبل. ويرى أن سبب الجزم بعد لام الأمر، هو شبه المضارع بعدها بفعل الأمر من حيث المعنى، ولما كان فعل الأمر مبنياً على السكون أو على الحذف، جزم المضارع بالسكون أو بالحذف، حملاً له على فعل الأمر الذي أشبهه في المعنى. ولما لم يجد سبباً للجزم بعد (لا) الناهية، ذهب إلى أنها حملت على لام الأمر، لأنها ضرة لها. "وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى إن"(35). وأنكر عليه ابن الخياط حمل المضارع بعد لام الأمر على فعل الأمر، لأن المضارع معرب والأمر مبني، ولا يجوز حمل الإعراب على البناء، وأجيب بأن حمل الإعراب على البناء - فيما ذكر- لا يضر، لأن الإعراب فرع عن البناء في الأفعال(36).

وخلاصة القول: إن النحاة القدامى أجمعوا على أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في

الأفعال، وأجمعوا على إعراب الفعل المضارع. وذهب البصريون إلى أنه أعرب، لمشابهته الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنه أعرب، لدلالته على المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لوقوعه موقع الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع لتجرده من النواصب والجوازم. وأجمعوا على أنه ينصب بعد هذه الأدوات (أن، لن، كي، حتى، لام التعليل، لام الجحود، فاء السببية، واو المعية، أو) وعلى أنه يجزم بعد أدوات الشرط الجازمة، وبعد لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية، وإذا وقع بعد الطلب.

ويفهم من هذا أن علة بناء الماضي والأمر، هي عدم مشابهتهما الاسم، أو عدم دلالتهما على المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة. هذا إذا تجاهلنا اختلاف البصريين والكوفيين في فعل الأمر، وفي عامل النصب، بعد أدوات النصب، باستثناء (أن، لن، كي، إذن).

مناقشة آراء القدامى:

في البداية يود الباحث أن ينوه إلى أنه لا يؤمن بنظرية العامل والمعمول، فهو يرى أن الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ليست آثاراً للعوامل النحوية، وإنما هي دوال على معانٍ، سواءٌ أكان ذلك في الاسم، أم في الفعل المضارع. غير أنه ينبغي مجاراة القدامى فيما ذهبوا إليه، وتفنيد آرائهم في ذلك.

فأما رأي سيبويه في أن سبب إعراب المضارع هو مشابهته الاسم، إذ يكون في معناه، وتدخله لام الابتداء، وتخصصه السين وسوف للمستقبل، كما تخصص (أل) الاسم للمعرفة، فأمر يحتاج إلى إعادة نظر، فالباحث يوافق سيبويه في أن سبب إعراب المضارع هو الشبه بالاسم، ولكنه يخالفه في تفسير هذا الشبه، وسيذكر ذلك في سياق عرض رؤيته لاحقاً.

فأما تخصيص المضارع بالسين وسوف، كما يتخصص الاسم بـ(أل) للمعرفة، فإن هذا لا يصلح لأن يكون من وجوه الشبه، الداعية لإعرابه، لأن الفعل الماضي تلحقه تاء التأنيث وتخصصه للمؤنث، كما تلحق الاسم وتخصصه للمؤنث، ومع ذلك لم يعرب.

وأما دخول لام الابتداء على المضارع، فإن هذا –أيضاً– لا يصلح لأن يكون سبباً لإعرابه لأنه يخالف الاسم في دخول (قد ولم ولما ولن) عليه، فكيف يكون الشبه من وجه واحدٍ غالباً للمخالفة من عدة وجوه؟ وأما أنه يكون في معناه، فأمر مردود، لأنه لا يكون كذلك في كل الأحوال، فقد لا يكون في معناه، كما في قولك: محمد لم يذهب، ولما يذهب، ولتذهب يا محمد، وإن تذهب أذهب. فالفعل في هذه المواضع ليس في معنى الاسم، ومع ذلك فهو معرب.

وأما ما زاده بعضهم من أن المضارع يكون –كما يكون الاسم– صفة، فأمر مردود بأن الماضي يكون –أيضاً– صفة، ولم يقل أحد بإعرابه. وأما الشبه من حيث الحركة والسكون، فهو أمر شكلي صرف، ولا يصلح لأن يكون سبباً للإعراب المرتبط بالمعنى.

وأما رأي الكوفيين بأن الفعل المضارع أعرب لدلالته على المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، فإن الباحث يوافقهم في الدلالة على المعاني المختلفة، ويخالفهم في تفسيرها، فقد فسروها بالدلالة على الزمن، الحال والاستقبال، ولها تفسير آخر –في رأي الباحث– هو على صلة بمعنى المشابهة، وسيذكره الباحث في سياق عرض رؤيته لاحقاً.

وأما ما ذهب إليه سيبويه من أن سبب الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، فرأي وجيه لدى الباحث، لولا أن سيبويه قصد به وقوعه موقع المبتدأ، والخبر، والصفة، والحال، والمفعول، فإن هذا ما يخالف الباحث فيه سيبويه، فوقوع الفعل موقع الاسم، له معنىً آخر لدى الباحث، كما سيتضح ذلك لاحقاً. لأن الفعل المضارع، قد يقع في المواقع التي ذكرها سيبويه، ولا يكون مرفوعاً، وذلك إذا سبق بلم أو لن، تقول: لم يذهب محمد، لن يذهب محمد، محمد لم يذهب، محمد لن يذهب، رأيت رجلاً لم يذهب، رأيت رجلاً لن يذهب، هذا محمد لم يذهب، هذا محمد لن يذهب، حسبت محمداً لم يذهب، حسبت محمداً لن يذهب. فالفعل في الجملتين الثالثة والرابعة واقع في موقع الخبر، وهو في الخامسة والسادسة واقع في موقع الصفة، وهو في السابعة والثامنة واقع في موقع الحال، وهو في التاسعة والعاشرة واقع في موقع المفعول، ومع هذا كله فإنه ليس بمرفوع، وإنما هو مجزوم تارةً، ومنصوب تارةً أخرى، وهو في الجملتين الأولى والثانية واقع في موقع المبتدأ، غير أنه لم يرتفع، إذ جزم في الأولى ونصب في الثانية. فإن قال قائل: ليس الفعل فيهما واقعاً في موقع المبتدأ، لأنه لم يبتدئ به، وإنما ابتدئ بـ(لم) في الأولى، وبـ(لن) في الثانية.

فالجواب أنه يرتفع بعد النفي بـ(ما) و(لا) كما في قولك: ما يذهب محمد، ولا يذهب محمد، فعلام ارتفع إذن، وهو لم يبتدئ به؟ إن هذا لدليل على أن وقوع الفعل في موقع الاسم لا يعني كونه يقع في موقع المبتدأ، والخبر، والحال، والصفة، والمفعول، كما يرى سيبويه، وإنما يعني أمراً آخر، غير ما يراه سيبويه. هذا فضلاً عن أن الفعل الماضي يقع موقع المبتدأ، والخبر، والصفة، والمفعول، كما في قولك: ذهب محمدٌ، محمد ذهب، مررت برجلٍ ذهب، حسبت محمداً ذهب. ومع ذلك فهو لم يرتفع، بل إنه ليس بمعرب، وإنما هو باقٍ على بنائه "فإذا لم يكن هذا الشبه، يؤدي ببناء (فعل) إلى الإعراب، فلا يمكن الاستناد إليه، في إعراب (يفعل) دون غيره من أبنية

الأفعال"[37]. إلا إذا كان القصد بالوقوع موقع الاسم أمراً آخر، غير الذي قصده سيبويه.

وأما ذهاب الكوفيين إلى أن سبب رفع المضارع، هو تجرده من النواصب والجوازم، فهو رأي ينطلق من الشكل ويهمل المضمون، هذا إذا سلمنا بعمل تلك الأدوات، ثم إنه تعليل ساذج، إذ من البديهي أنه إن زال العامل، زال أثره، فإذا لم يسبق الفعل بناصب ولا جازم، فإنه لن ينصب ولن يجزم، ولم يبق سوى الرفع، فرأيهم في هذه المسألة كرأي من فسر الماء بالماء.

وأما قول النحاة القدامى جميعاً: إن الفعل المضارع ينصب بأدوات النصب التي سبق ذكرها. فإن الباحث يسأل –هنا– عن سبب عدم نصب المضارع بعد السين وسوف، مع أنهما مختصان بالدخول على الفعل دون الاسم، بل هما مختصان بالدخول على الفعل المضارع، دون بقية الأفعال، وهما كبقية الأدوات، التي ينصب بعدها المضارع، يخصصان الفعل للدلالة على المستقبل، فقد جاء في المقتضب أن "حروف النصب، إنما معناها ما لم يقع"[38]. وجاء في همع الهوامع، أن من شأن الناصب، أن يخلص المضارع إلى الاستقبال[39]. وهذا المعنى –معنى الاستقبال– ينطبق أيضاً على السين وسوف، بل إنه ينطبق أيضاً على (قد)، ومع هذا لا ينصب المضارع بعدها جميعاً.

وأما ما ذهبوا إليه من أن الفعل المضارع، يجزم بأدوات الجزم (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية) وبأدوات الشرط، ويجزم بعد الطلب. فإن السؤال الذي يوجه إليهم هو: فلماذا عملت تلك الأدوات الجزم في الفعل المضارع؟ وما علاقة الفعل بعد (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية) بالفعل بعد أدوات الشرط، وبعد الطلب؟

أما ما ذهب إليه السيرافي، من أنه جزم بعد أدوات الشرط، بسبب طول مقتضاها، وأن(لم ولما) محمولتان على (إن) لتخصيصهما الفعل للماضي، كما تخصصه (إن) للمستقبل. وأن الجزم بعد لام الأمر، من باب الحمل على النظير، وهو الأمر، وأن (لا) في النهي، محمولة على لام الأمر، فهي تعليلات غير شافية، ولا كافية، فهي لم تمس المعنى، إذا استثنينا حمل المجزوم بعد اللام على نظيره، وهو الأمر. وأما ذهابه إلى أن (لم ولما) تخصصان الفعل للماضي، وأنهما لذلك محمولتان على (إن) الشرطية، التي تخصصه المستقبل، فيرد بأنه يتخصص للمستقبل بعد السين وسوف، فلماذا لم يحملا على (إن) لاسيما وهما قد وافقتاها، ليس في التخصيص فحسب، بل في

نوع الزمن أيضاً. ويبقى تعليله الجزم بعد أدوات الشرط، بأنه صوتي (حذف الحركة لطول مقتضاها) فهو تعليل بعيد عن المعنى، والباحث يُسلم بأن الرفع، والنصب، والجر، والجزم، دوال على معانٍ. ثم –إذا كان الأمر على ما يرى– فلماذا لم يجزم الفعل المضارع بعد أدوات الشرط جميعها؟

كل هذه الأسئلة تدل على أن سبب جزم المضارع ليس ناتجاً عن عوامل الجزم، كما يرى النحاة القدامى، وإنما هو ناتج عن المعنى الذي يؤديه الفعل المضارع حينها، والوظيفة الدلالية التي جيء به من أجلها. وإذا كانت أدوات الجزم (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية) لا تدخل على غير المضارع، فإن الفعل الماضي قد يكون فعلاً أو جواباً، أو هما معاً، بعد أدوات الشرط الجازمة، كما في قولك: إن آمن الإنسان بالله وعمل صالحاً دخل الجنة، ومع ذلك فإنه يبقى كما هو مبنياً، ولا يجزم كالمضارع. إن هذا الأمر يؤكد على أن الفعل المضارع، لا يجزم بهذه العوامل، وإنما يجزم للدلالة على وظيفته المعنوية، التي يؤديها في التركيب. ثم إن الأفعال الماضية، في المثال السابق (آمن، عمل، دخل) تدل على الزمن المستقبل، والفعل الثالث منها (دخل) وهو الواقع جواباً، يدل على الزمن الطويل، الذي لا يستطيل مع الدهر فحسب، بل يستطيل إلى ما لا نهاية، ومع ذلك فهو ليس بمعرب، إن هذا الأمر ليس رداً على بطلان القول بعوامل الجزم فحسب، بل إنه رد –أيضاً– على الكوفيين، الذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع، يعرب لدلالته على المعاني الزمنية المختلفة، والأوقات الطويلة.

وأما بناء المضارع على الفتح، عند اتصاله بإحدى نوني التوكيد، فلم يبين لنا القدامى سبب ذلك، "وذهب كثير منهم إلى أنه معرب على المحل، إذا ولي أداة نصب، أو أداة جزم"(40). وأما بناء المضارع، المتصل بنون النسوة على السكون "فقد فسروه بأنه حمل على ما قبله من الفعل الماضي، نحو: ذهبن وكتبن"(41). ومعنى ذلك أن سبب بنائه - في رأيهم- صوتي، وهو توالي الحركات.

المطلب الثاني: آراء المحدثين:

ذهب كثير من المحدثين إلى القول بإلغاء العامل، وكل من ستذكر آراؤهم في إعراب الفعل المضارع، هم من هذا الفريق، فلا عامل ولا معمول، وليست العلامات الإعرابية –في رأيهم– آثاراً للعوامل، وإنما هي دوال على معانٍ، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وأما الفتحة فليست بعلم على شيء، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة لدى العرب(42). كما يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى، صاحب كتاب (إحياء النحو) الذي أقامه على أساس نظريته هذه، إلا أن

هذه النظرية قاصرة عن أن تشمل الفعل، وكان الأستاذ إبراهيم مصطفى - رحمه الله- قد اعترف بذلك، ووعد بأنه سيتناول دلالات العلامات الإعرابية، في الأفعال المضارعة، في بحث آخر(43)، إلا أنه لم يفعل، مع العلم أنه قد عاش بعد صدور (إحياء النحو) أكثر من عشرين عاماً. وكما لم تشمل هذه النظرية الفعل المضارع، فإنها لا تشمل الأسماء المبنية، ولا الأسماء المعربة على المحل، ولا الأسماء المعربة بعلامات فرعية، لاسيما المثنى منها على وجه الخصوص، ولأن البحث خصص لغير هذا، فإنه سيترك الخوض في مناقشة هذه النظرية. غير أن بعضاً ممن تأثروا بما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى -من تلامذته أو من غيرهم- قد حاولوا إتمام نظريته تلك، بدراسة الفعل وإعرابه، للوصول إلى الأسباب المعنوية، الكامنة وراء العلامات الإعرابية في الفعل المضارع، إلا أن تلك الآراء لم تحقق -في رأي الباحث- الأهداف، التي كان يطمح إلى تحقيقها القائلون بها، ذلك لأن تلك الآراء، لم تكن من الشمول والإحاطة بمكان، كما أنها كانت -في أغلبها- مقولات وصفية، لا ترقى إلى مستوى النظرية، أو القاعدة، وهذا سيتضح عند مناقشة تلك الآراء، وقبل ذلك نعرض هذه الآراء، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: رأي الدكتور أحمد عبد الستار الجواري:

لابد من التنبيه -أولاً- إلى أن الدكتور الجواري، يخالف الأستاذ إبراهيم مصطفى، في قصر الدلالة المعنوية على العلامة، ويرى "أن الرفع، والنصب، والخفض، معانٍ تشعر بمكان اللفظ من الكلام، وتدل عليه"(44). وهذا يعني أن الدكتور الجواري، يؤمن بالعلامات الفرعية، في الأسماء والأفعال، وقد جاءت آراؤه في إعراب الفعل المضارع على النحو الآتي:

• سبب إعراب الفعل المضارع:

ذهب الدكتور الجواري إلى ما ذهب إليه نحاة البصرة، من أن الفعل المضارع أعرب، لمشابهته الاسم، غير أنه خالفهم في معنى المشابهة، ووافق الكوفيين، في الدلالة على المعاني الزمنية المختلفة والطويلة، إذ يقول: "والإعراب في الفعل متعلق أشد التعلق، بوضوح العلاقة بينه وبين الاسم، فكلما كان الفعل واسع الدلالة، كثير التصرف في معناه الذي يختص به -وهو معنى الزمن- كان ذلك أدعى لأن يلتحق بالاسم في أحوال الإعراب"(45). فعلاقة المشابهة بين الفعل المضارع، وبين الاسم، في الدلالة على المعاني المختلفة، هي التي جعلته معرباً كالاسم، غير أن التصرف في هذه الدلالة على المعاني في الفعل المضارع، مقصورة على تصرفه في معنى الزمن، "فإنه

يمكن أن يدل على معنى الحال، أو الاستقبال، أو المضي، أو الطلب، فيكون له في كل حالةٍ من تلك الحالات علامة إعراب"[46]. غير أن الباحث سيبين لاحقًا، أن مسألة الدلالة الزمنية، ليس لها علاقة بإعراب الفعل المضارع .

- **دلالة الرفع:**

للرفع –في رأي الجواري– في الفعل المضارع دلالتان متلازمتان لا تنفكان، الأولى التجرد للإسناد، والأخرى الدلالة على الزمن المطلق غير المقيد، فلا يرتفع الفعل المضارع إلا "إذا تجرد للإسناد... وحينئذٍ عند التجرد يكون معناه الزمني مطلقاً رحباً، يقبل الدلالة على معنى الحال والاستقبال"[47]، لأن معنى التجرد الذي يقصده الجواري هو التجرد من النواصب والجوازم، الذي قصده الكوفيون. ويقول الجواري: "موقعه الرفع إن لم يقيد زمنه بقيد لفظي"[48]، و"حين يكون تام الدلالة"[49]. فالقول الأول من هذين القولين الأخيرين يشير إلى معنى التجرد، والثاني يشير إلى معنى الزمن المطلق غير المقيد.

لكن الباحث يعترض على هذا بدخول السين وسوف على الفعل المضارع وهما يدلان على المستقبل ويخصصانه للدلالة عليه، كما أن دخولهما عليه، ينفيان عنه التجرد للإسناد، ومع هذا كله فإنه يبقى مرفوعاً. إن هذا الأمر يدل على عدم انطباق هذا الرأي على الرفع، لأن التجرد – كما يرى الجواري– يعني أن يقع الفعل المضارع في موقع المسند بذاته، لا بمساعدة شيءٍ غيره، من الحروف التي تدخل عليه.

- **دلالة النصب:**

للنصب في رأي الجواري دلالتان متلازمتان، وهما عدم التجرد للإسناد، والدلالة على الزمن المستقبل، فالفعل المضارع –كما يرى– "ينصب إذا تمحض لمعنى المستقبل على وجه العموم، وإنما يكون ذلك بحروف من حروف المعاني، تحدد معناه بمعنى الاستقبال، وهي أدوات النصب المعروفة ؛ أن ولن وكي وإذن، وكذلك الأدوات، التي يختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة، في أصالتها في العمل، وهي اللام بوجهيها، لام التعليل ولام الجحود، وفاء السببية، وواو المعية، واو، وحتى"[50]. والذي يقصده الجواري، بعدم التجرد للإسناد، هو أن الفعل لم يكن مسنداً بذاته، وإنما كان مسنداً هو والحرف الذي تقدمه، ولما كان كذلك، لم يستحق الرفع، الذي هو علم الإسناد، فانحط من مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب، وهذا الرأي يوافق رأيه في سبب نصب اسم إن، وخبر كان[51].

وإنما ذكر الباحث أن دلالتي النصب –في رأي الجواري– متلازمتان، لأن دخول أدوات النصب على المضارع، ينفي تجرده للإسناد لا محالة، ويقيد زمنه بالمستقبل، لأن تلك الأدوات تمحض المضارع للمستقبل، "أما (أن) فهم ينصبون على أنها تمحض الفعل المضارع لمعنى الاستقبال ... وأما (لن) فهي لنفي المستقبل... وأما (كي) فهي للتعليل ... وأما (إذن) فهي تعمل النصب عندهم بشروط ؛ أولها أن تكون لمعنى الاستقبال، فإذا فارقته أهملت"(52). "أما باقي الأدوات فهي: اللام، وحتى، والفاء، والواو، واو، وكلها لا يقع بعدها إلا المستقبل"(53). غير أنه يؤخذ على هذا الرأي –وهو أن النصب يدل على الاستقبال– أن الفعل المضارع المسبوق بالسين وسوف –وهما حرفان يقيدان زمنه بالمستقبل– لا ينصب بعدهما. كما يؤخذ على الدكتور الجواري أنه يرى أن الفعل المضارع لا ينصب بعد (إذن)، وإنما يرفع(54). ويفند الشاهد الشعري الذي استشهد به ابن يعيش على إعمالها، وهو قول عبد الله بن محمد الضبي:

اردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يردَّ وقيد العير مكروب(55)

إذ يقول معقباً على ذلك: "وفتحة الفعل، ليست بالضرورة فتحة نصب، بل يجوز أن يكون الفعل مجزوماً، لوقوعه في جواب الطلب، والفتحة إنما جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين"(56). ويذهب إلى أن الأمثلة، التي ذكرها النحاة، في إعمال (إذن) أمثلة مصنوعة، ويقول: "ثم إن ورودها في الكلام، على الصورة التي صنعوها في أمثلتهم، قليل بل أقل من القليل"(57). إذ "لا يكاد واحد من النحاة، يجد في كلام العرب مثالاً لتلك الأمثلة المصنوعة، وإنما يمثلون لإعمالها بهذا المثال: تقول لي: آتيك، فأقول لك: إذن أكرمك"(58).

ويعزز رأيه هذا بورودها في القرآن الكريم متلوة بأفعال مضارعة مرفوعة(59)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾ [الإسراء: 76]، وقوله تعالى ﴿فإذن لا يؤتون الناس نقيرًا﴾ [المؤمنون: 92]. وهذا ما يجعل قاعدته في نصب المضارع مختلة، وجزء من هذا الاختلال جاء على يديه هو، فهو يقر بأن (إذن) تمحض الفعل لمعنى الاستقبال، وأن النصب دال على معنى الاستقبال، ثم ينفي نصب المضارع بعد (إذن)!.

- **دلالة الجزم:**

من المعلوم أن الفعل المضارع يجزم بعد (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية) وبعد أدوات الشرط الجازمة، وإذا كان جواباً لطلب. وهذه هي عوامل الجزم في رأي القداسي. غير أن الدكتور الجواري، يرى أن الجزم في هذه المواضع، ليس أثراً لتلك العوامل، وإنما هو "حالة إعراب سلبية –

إن صح هذا التعبير وجاز– وهي تطرأ على الفعل المضارع، إذا سلبت منه المضارعة، وزايله معناها، وهو التصرف الواسع في معنى الزمن، فتحدد زمنه كما يتحدد زمن الفعل الماضي وفعل الأمر. هذا جانب من جوانب السلبية، أما الجانب الآخر فيكون إذا سلب الفعل المضارع دلالته التامة على معناه، وأصبح غير محتمل الوقوع، بحكم تعلقه بفعل غير واقع"[60]. فلا يجزم الفعل المضارع إلا إذا فارق شبهه بالاسم، واقترب من التمكن في الفعلية[61].

وخلاصة رأيه أن الفعل المضارع، يجزم إذا تعين لأحد هذه المعاني: معنى المضي، معنى الطلب، معنى الشرط[62]. أما معنى المضي، فيكون بعد (لم ولما)، وأما معنى الطلب، فيكون بعد لام الأمر ولا الناهية، "وعلة الجزم في هاتين الحالتين، أن الأصل في الفعل الماضي أن يكون مبنياً، كما أن الأصل في الفعل الدال على الطلب –وهو فعل الأمر– أن يكون مبنياً أيضاً، والأصل في البناء السكون"[63]. وهذا هو ملخص لرأي السيرافي، الذي ذكر سابقاً.

وأما معنى الشرط، فيكون بعد حرفي الشرط، وأسمائه الجازمة "لأن الفعل في جملة الشرط، معلق حدوثه أو وقوعه، فهو –إذن– ليس تام الدلالة ... وهذا التعليق وما يتبعه من نقص في الدلالة، يجعل الفعل غير مستحق لمعنى الرفع أو النصب، فيقتضي ذلك قطع الحركة عن آخره، وذلك هو الجزم"[64]. "ولا عبرة بما يدعيه النحاة من دلالة فعل الشرط على معنى الاستقبال، فإنهم إنما استنتجوه، واستخرجوه، من كون الفعلين معلقاً أحدهما على الآخر، والتعليق في ظاهر أمره، يدل على عدم الوقوع، وهذا هو الذي توهموا أنه معنى الاستقبال، والفرق واضح بين قولك: أريد أن أزورك، في دلالته على معنى الاستقبال، وقولك: إن تزرني أزرك، في أن الفعلين ليس مخبراً بهما، عن الوقوع في أي من الأزمنة"[65].

"وبمثل هذا التعليق، يكون جزم الفعل المضارع، الواقع في جواب الطلب ... لأن الفعل المضارع، الواقع في جواب الطلب، معلق معناه بمعنى الطلب، فهو –أيضاً– ليس بتام الدلالة"[66]. ويستدل الدكتور الجواري على أن الجزم في أسلوب الشرط، إنما يدل على التعليق، الذي يجعل الفعل ناقص الدلالة، يستدل على ذلك بأن الفعل المضارع، إن كان جواباً لشرط فعله ماض، ترجح رفعه "لأنه تعلق بفعل محقق الوقوع، فهو في حكم ما وقع من الأفعال"[67]. ويستدل –كذلك– بعدم جزمه، بعد إذا، وكيفما "لأن التعليق بإذا، رهن بمعنى الزمان، والتعليق بكيفما، رهن بمعنى الحال، وكلاهما تعليق قصير"[68].

لكن السؤال الذي يبقى من غير إجابة –هنا– هو: لماذا رفع الفعل المضارع إن كان جواباً مقدماً لشرط جازم، فعله مضارع، كقولك: أقوم إن تقم؟ مع أن التعليق موجود –بحسب رأي الجواري– ووجوده يؤدي إلى نتيجة حتمية –وفقاً لرأيه– وهي نقص الدلالة، ونقص الدلالة يقتضي الجزم كما يرى؟ لا نجد إجابة عن هذا السؤال لدى الجواري، في كل ما ذكره عن الشرط، وعن الجزم على وجه العموم. وهذا ما يجعل قاعدته في مسألة دلالة الجزم، قاصرة عن أن تشمل مواضع الجزم كلها، هذا فضلاً عن أن هذا السؤال، يبين الخلل الكامن في رأيه، في مسألة دلالة الرفع أيضاً.

- **بناء المضارع:**

وأما الفعل المضارع، المتصل بنون النسوة، أو بإحدى نوني التوكيد، فلا يرى الدكتور الجواري أنه مبني "لأن البناء، إنما يكون لدواعٍ معنوية، وهذه الدواعي في الفعل، أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة، وهذا غير قائم في المتصل بنون النسوة"(69). وذهب إلى أن سبب تسكين المضارع، المتصل بنون النسوة صوتي، وهو توالي الحركات(70). وهو في هذا متابع للقدامى كما سبق. وأما المضارع المتصل بإحدى نوني التوكيد، فالقول ببنائه –كما يرى– قول متهافت، والدليل "أن الفعل المسند –في زعمهم– إلى ألف اثنين، أو واو جماعة، أو نون إناث، أو ياء مخاطبة، متفق على أنه معرب، وليس ثمة علة ظاهرة، مقبولة عقلاً أو نقلاً، للتفريق بين هذا، وبين الفعل المسند إلى مفرد"(71). "ويزيد الأمر غرابة، حين يقولون بإعراب الفعل المضارع، المؤكد بالنون، إذا كان قبل ذلك مسنداً إلى نون الإناث، كيكتبنانّ. ذلك أنه كان قبل اتصاله بالنون مبنياً، فلما اتصلت به النون، وهي موجبة للبناء –على حد ما يزعمون– دخله الإعراب"(72).

ولم يبرر الدكتور الجواري لنصب المضارع، المتصل بإحدى نوني التوكيد، واكتفى برفض القول ببنائه، و"كان باستطاعة الجواري، أن يفسر حركة المضارع، المؤكد بالنون، من قبيل النصب، الذي هو علامة فيه على تمحضه للمستقبل، وكان باستطاعته –أيضاً– أن يجعل نون التوكيد من الأدوات، التي تخصص المضارع بالمستقبل"(73).

- **بناء الماضي والأمر:**

يرى الدكتور الجواري، أن الفعلين الماضي والأمر مبنيان، لتحقق دواعي البناء فيهما "لأن البناء إنما يكون لدواع معنوية، وهذه الدواعي في الفعل، أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث

لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة"(74). وهذا ينطبق على الفعل الماضي، لأنه يدل على الزمن الماضي، فدلالته الزمنية محددة.

وأما فعل الأمر فعلة بنائه –في رأيه– أنه "أبعد صيغ الأفعال عن موجب الإعراب، وأقربها إلى معنى الحرف، وأحقها بالبناء، لأنه يؤدي معنى، والمعاني حقها أن تؤدى بالحرف، وهو خال من معنى الزمن، مجرد لمعنى الطلب، فهو يشتمل على معنى الحدث مقترناً بالطلب"(75).

ويمكن للباحث أن يستنبط من كلامه هذا، أن الفعل الماضي بني على الفتح، لدلالته على الحدث، والزمن المقيد، وأنه في هذا يغاير فعل الأمر، الذي لا يدل على زمن، ولهذا كانت المغايرة في البناء، فبني الماضي على الفتح، في حين بني الأمر على السكون أو الحذف.

ثانياً: رأي الدكتور مهدي المخزومي:

• سبب إعراب الفعل المضارع:

يرفض الدكتور المخزومي رأي البصريين، وهو أن الفعل المضارع أعرب، لوقوعه في موقع الاسم، إذ يقع في موقع المبتدأ، والخبر، والصفة، والحال..الخ.

يرفض ذلك، لأن الماضي والأمر، يبتدئ بهما أيضاً، ولأن الماضي يقع في موقع الاسم، فيكون خبراً، وصفة، وحالاً..الخ، ولم يقل بإعرابه لا سيبويه ولا غيره من النحاة(76). والحق أن الدكتور المخزومي قد قول البصريين ما لم يقولوه، وقد سبق ذكر رأيهم، في علة إعراب المضارع، وملخصه: أنه أعرب، لشبهه بالاسم، من حيث المعنى، ومن حيث دخول لام الابتداء عليه، وأنه يخصص بالسين وسوف لمعنى، كما يخصص الاسم للمعرفة بأل. وهذا هو رأي سيبويه، ورأي البصريين من بعده، باستثناء ما أضافه ابن الأنباري –كما سبق– وهو وقوع المضارع صفة كما يقع الاسم صفة. وإن كان الدكتور المخزومي، قد اعتمد على رأي ابن الأنباري هذا، فلا يصح أن يعممه على بقية المواقع (المبتدأ، الخبر، الحال..الخ) كما لا يصح أن يعمم هذا على البصريين، ويجعله رأيهم، ويتجاهل رأيهم الذي رأوه.

وذهب الدكتور المخزومي إلى أن تغير أحوال الفعل المضارع بين الضم، والفتح، والسكون "لم يكن بسبب طروء معانٍ إعرابية، ولا بسبب من وجود عوامل ناصبة، أو عوامل جازمة، ليصح أن يقال: إنه معرب، كما دأب النحاة عليه، وكما خدعتهم فكرة العمل، فتوهموا أن حركات آخره آثار لعوامل لفظية، أو معنوية"(77). ويذهب إلى أن تغير أواخر الفعل المضارع،

إنما كان "من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه، فبناؤه مجرداً من الأدوات، يستعمل في الحال والمستقبل، ولا دلالة له على أحدهما، فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي، اتصل في النفي بلم، أو لما، وسكن آخره --- وإذا أريد له أن يخلص للمستقبل، سبقته أن، ولن، وإذن"(78).

- **دلالة الرفع:**

يرى الدكتور المخزومي، أن الرفع في الفعل المضارع، له دلالة زمنية، إذ يرفع المضارع، إن دل على الزمن الحاضر.

- **دلالة النصب:**

ويرى أن النصب يدل على الزمن المستقبل، ويخصص الفعل للدلالة عليه.

- **دلالة الجزم:**

ويرى أن الجزم لا يكون في الفعل المضارع، إلا إذا تجرد من معنى الزمن الحاضر والمستقبل، أو إذا تجرد من معنى الزمن عموماً، أي حينما لا يدل على زمان البتة.

وخلاصة رأيه في دلالات العلامات، في الفعل المضارع، يوجزها قوله هذا، إذ يقول: "ولكن (يفعل) بعد أن جردت من الدلالة على الماضي، كان ما بقي لها من دلالة على الزمن، أوسع من دلالة (فعل) وظلت مترجحة بين الحاضر والمستقبل، ولذلك كانت حركات آخره، تتعاقب لتعاقب الدلالات المختلفة، فهي إما أن تدل على الحاضر فترفع، أو تدل على المستقبل فتنصب، فإذا دلت على غير الحاضر والمستقبل، لم يكن لها غير الجزم، وصار الجزم شركة بين (يفعل) الدالة على الماضي، نحو: لم يفعل ولما يفعل، و(يفعل) التي لا تدل على زمان البتة، كالتي بعد أدوات الشرط"(79).

غير أن رأيه هذا، ينقضه أن الفعل المضارع، المخصص للمستقبل بالسين، وسوف، لا ينصب، وإنما يرفع، وينقضه –كذلك– أن المضارع يرفع –في إحدى حالتيه– بعد أداة شرط جازمة، إن كان فعل الشرط ماضياً، بل إن رفعه –حينها– هو الأرجح. وينقضه –أيضاً– أن الفعل المضارع، في قولك: محمد كان يكتب، ومحمد قد يكتب، لا يدل على الزمن الحاضر، ومع ذلك فهو مرفوع. ثم إن ذهابه إلى نفي المعاني الإعرابية عن العلامات في الفعل، لا ينسجم مع قوله: إن تلك العلامات تدل على معانٍ زمنية، بل إنه يناقضه، لأن الإعراب هو الإبانة والإيضاح، وتلك العلامات –على رأيه– تبين المعاني الزمنية، التي تؤديها صيغة الفعل المضارع.

- **الفعل الدائم:**

ذهب الدكتور المخزومي إلى ما ذهب إليه نحاة الكوفة من القول بأن اسم الفاعل فعلٌ دائم، ولهذا فإنه سيخرج عما قرره سابقاً، من أن تغير العلامات في الفعل المضارع، إنما هو لغرض معنوي، يتمثل في ارتباط تلك العلامات بالدلالات الزمنية لصيغة الفعل المضارع، وهو لهذا يذهب –متابعاً الأستاذ إبراهيم مصطفى– إلى أن "حركات الفعل الدائم حركات إتباع للمجاورة، لأن (فاعل) في أكثر استعمالاته إنما يجيء بعد اسم معرب، متغير الآخر، نحو: هذا رجل كريمٌ أبوه، مررت برجل كريم أبوه، رأيت رجلاً كريماً أبوه"(80). فالفعل الدائم لا يعرب على أنه نعت سببي يتبع ما قبله في الإعراب، إنما يتبعه في العلامة من وجه آخر، هو المجاورة، كما يرى الدكتور المخزومي، إذ يقول: "والحق أن مثل قولنا: زارني رجل كريمٌ خلقه، ليس من النعت في شيء، وأن الاتفاق في الإعراب لم يقم على أساس من كونه نعتاً تابعاً لما قبله، لأنه ليس صفة له، ولكنه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات"(81).

ويرى الباحث أن هذا القول تنقصه الدقة، لأن اسم الفاعل، لا يأتي تابعاً في كل الأحوال، حتى يعرب بالمجاورة، فقد يقول قائل: هذا طالب مجتهد، وعرفت طالباً مجتهداً، ومررت بطالبٍ مجتهد. فطالب اسم فاعل من (طلب) ولم يسبقها في هذه الأمثلة شيء، حتى تتبعه وتعرب إعرابه بسبب المجاورة. و"العرب تقول: جاء معاوية سائرةً خدمه بين يديه. فنصبوا (سائرة) على الحال، والحال وصف لصاحبها، وصاحبها –هنا– هو معاوية، وليست من صفة معاوية، وإنما هي من وصف خدمه"(82). ولا يمكن أن يكون إعرابها –هنا– على المجاورة، لأنها منصوبة، ومعاوية مرفوع.

- **الأفعال الخمسة:**

وهناك أمر آخر، وهو أن الدكتور المخزومي، لا يعترف بالعلامات الفرعية، وقد ذهب إلى إلغائها(83)، وهذا يعني أن رأيه في دلالات العلامات، في الفعل المضارع على معانٍ زمنية، لا ينطبق على الأفعال الخمسة، ولهذا فقد حاول أن يجد تفسيراً لثبوت النون وحذفها، في تلك الأفعال، فمرةً ذهب إلى أن ثبوتها علم للرفع، وللدلالة على زمان عام لا تخصيص فيه(84)، ومرةً ذهب إلى أن لها في حال ثبوتها غرضاً آخر، وهو وقاية الألف، والواو، والياء قبلها من الحذف والتقصير، حتى لا يلتبس الفعل حينها بالفعل المسند إلى المفرد في حالة رفعه. ونفى أن يكون

ثبوتها للدلالة على أن الأفعال معربة مرفوعة، ناقضاً بذلك رأيه السابق. ويعلل ذلك بأنها تحذف في حالة الجزم، لانتفاء شبهة أن يكون الفعل للمفرد، وأما حذفها في النصب –كما يرى– فمحمول على حذفها في الجزم، كما حمل النصب على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم[85]. وقد اعتمد في رأيه هذا على ما رواه ابن الأنباري من "أن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: قامُ، وفي كانوا: كانُ"[86].

وإذا سلمنا بما ذهب إليه، فإن الالتباس لا يكون إلا إذا كان الفعل مسنداً إلى واو الجماعة، هذا في الكلام المنطوق وليس المكتوب، ثم أين وظيفة السياق، وهو كبرى القرائن التي تدل على المعنى؟ أيعقل أن يحدث لبس بين المضارع المسند إلى اثنين أو أكثر، أو المسند إلى ياء المخاطبة وبين المضارع المسند إلى مفرد، من غير أن يكون للألفاظ الأخرى في التركيب دور في منع ذلك اللبس؟ إن حدوث اللبس لا يمكن أن يحدث، إلا إذا كان الفعلان غير داخلين في تركيب، وفي هذه الحالة لن يكون لهذا اللبس أي معنى، حتى نقول بوجوده.

ثالثاً: رأي الدكتور محمد كامل حسين:

لا يؤمن الدكتور محمد كامل حسين بنظرية العامل والمعمول، ولهذا فإنه يرى أن الفعل المضارع يرفع إذا أريد به تقرير حدث بعينه، وينصب إن دل على أن الحدث غرض، أو نتيجة أو غاية لحدث سابق، أو كان دالاً على نفي في المستقبل وبعد أن[87]. ويجزم إن كان دالاً "على حدث ناقص، كأن يكون نفياً للماضي، أو فعل أمر، لا يقع إلا إذا أطيع، أو دل على حدث معلق وقوعه على حدث آخر، وهذا هو الشرط"[88]. ويرد على الدكتور محمد كامل حسين بقولك: محمد قد يذهب، محمد سيذهب، أو سوف يذهب. فأين تقرير الحدث في هذه الأفعال، وهي لم تحدث بعد؟ ومع ذلك فإنها مرفوعة، فلماذا رفعت إذن؟

رابعاً: رأي أحمد الحمو:

يرى أحمد الحمو أن العلامات في الفعل المضارع، ليست آثاراً للعوامل، بل هي دوال على معانٍ، إذ يقول: "النصب والجزم في الفعل المضارع، ليسا ناشئين عن أدوات، يسمونها أدوات النصب والجزم، بل عن الوظيفة، التي يراد للفعل أن يؤديها في الجملة، فالضمة في آخر الفعل هي دال، ومدلوله التقرير والإثبات، والفتحة هي دال، ومدلوله التعليق والاستقبال، والسكون هو – أيضاً– دال، ومدلوله الامتناع"[89]. وبما أنه قد خص العلامات بالذكر (الضمة، الفتحة، السكون) فإن الأفعال الخمسة، والأفعال معتلة الآخر، لن يشملها رأيه هذا، وحينها فماذا سنقول

فيها؟ هذا فضلاً عن أن المضارع المسبوق بالسين وسوف، يدل على الاستقبال، وهو غير منصوب، بل إنه مرفوع، وهو لا يدل على التقرير والإثبات، فما دلالة رفعه؟ ثم لماذا لم ينصب؟

هذه هي آراء المحدثين، التي اطلع عليها الباحث في مظانها، التي وقعت في متناول يده، ومن خلال النظرة الأولى فيها، يلاحظ أن أغلبها، لا يشمل الأفعال المضارعة معتلة الآخر، ولا الأفعال الخمسة، كما يلاحظ أن منها ما هو مأخوذ من آراء القدامى، لاسيما تلك الآراء التي حاولت ربط العلامة بالدلالة الزمنية، فقد جاء في المقتضب أن "حروف النصب إنما معناها ما لم يقع"(90). وجاء في همع الهوامع أن من شأن الناصب أن يخصص المضارع للمستقبل(91). وقال ابن الناظم: "فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه، لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً"(92). ويتحدث الأشموني عن (لما ولما) فيقول: "ويشتركان في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم، وقلب معنى الفعل للمضي"(93).

المطلب الثالث: رأي الباحث:

أولاً: سبب إعراب الفعل المضارع:

يذهب الباحث إلى أن الفعل المضارع، إنما أعرب، لتعدد وظائفه المعنوية، وتنوع علاقاته مع غيره من الألفاظ (الأسماء والأفعال) داخل التركيب. وشبهه بالاسم يأتي من هذه الجهة، وهي تعدد وظائفه المعنوية، وتنوع علاقاته مع غيره، من الأسماء والأفعال، فقد يكون الفعل المضارع في معنى الاسم، بحيث يصح استبداله به، وقد لا يكون في معنى الاسم، هذا من حيث وظائفه المعنوية، أما من حيث علاقاته، فقد يكون متعلقاً بالاسم، وقد يكون متعلقاً بالفعل، وقد يكون غير متعلقٍ، لا بالفعل ولا بالاسم، كما هو شأن الاسم.

وليس لمعنى الزمن أي صلة بإعراب المضارع، ولا بعلامات إعرابه، وسيتبين للقارئ أن المعنى (معنى الاسم أو عدمه) ونوع متعلقه، هما اللذان أعرب الفعل المضارع بسببهما، وهما اللذان يحددان العلامة الإعرابية، ومن ثم تصبح دليلاً عليهما.

فأما (الوقوع في معنى الاسم) فهو أمر يختص به الفعل المضارع، فلا يكون في معنى الاسم إلا هو، إذ يستحيل أن يقع الفعلان الماضي والأمر، في معنى الاسم، في أي تركيب كان. فإن قلت: محمد أكرم جاره وأعانه، رأيت محمداً قد أكرم جاره وأعانه، رأيت محمداً أكرم جاره وأعانه، رأيت رجلاً أكرم جاره وأعانه(94). فلا يمكن أن نضع الاسم في موضع الفعل في هذه الأمثلة، ولا في غيرها. وذلك لأن الفعل الماضي يدل على وقوع الحدث وانقضائه، وهذا المعنى لا يدل عليه الاسم بذاته،

بل يستحيل أن يدل عليه. وإن قلت: أكرم يا محمد جارك وأعنه، فلا يمكن أن نضع الاسم مكان الفعلين في هذا المثال. لأن فعل الأمر، لا يكون في معنى الاسم مطلقًا، فمعناه الطلب، وليس الطلب من معاني الاسم البتة.

هذا من حيث وظائف الفعل المضارع المعنوية، أما من حيث تعدد علاقاته، فهو - أيضًا- أمر خاص بالمضارع، فالماضي لا يتعلق إلا بالاسم، ولا يأتي متعلقًا بالفعل، فإن قيل: فماذا عن وروده في الشرط؟ فالجواب أنه إن وقع جوابًا، فإنه لا يكون متعلقًا بفعل الشرط، وإنما يكون متعلقًا بالاسم المسند إليه، ففي قولك: إن قام محمد قام علي، (قام) الثاني متعلق بـ(علي) وليس بـ(قام) الأول، وسيتبين للقارئ السبب في ذلك لاحقًا. وأما إن وقع فعلا للشرط، فأمر معروف، أنه لا يتعلق حينها بالفعل. وأما فعل الأمر، فلا يتعلق بشيء. وبهذا نعرف سبب إعراب المضارع، وسبب بناء الماضي والأمر.

- **دلالة الرفع:**

يرفع الفعل المضارع –في رأي الباحث– إن كان واقعاً في معنى الاسم، وكان متعلقاً به. وليس معنى وقوعه في معنى الاسم، ما ذهب إليه سيبويه، من وقوعه في موقع المبتدأ، والخبر، والصفة، والحال، والمفعول. وإنما الوقوع في معنى الاسم - بحسب رأي الباحث- معناه أن الفعل المضارع الواقع كذلك يؤدي الوظيفة المعنوية نفسها، التي يؤديها الاسم في التركيب، بحيث يمكن استبداله به، من غير أن يختل المعنى العام، أو يتغير التركيب.

لأن ما قصده سيبويه بالوقوع في موقع المبتدأ، والخبر..الخ، أمر مشترك بين الفعل المضارع، والفعل الماضي، وفعل الأمر أحياناً. تقول: محمد ذهب، ذهب محمد، هذا رجل ذهب. فالفعل(ذهب) واقع في المثال الأول في موقع الخبر، وفي الثاني في موقع المبتدأ، وفي الثالث في موقع الصفة، ولكنه ليس واقعًا فيها جميعًا في معنى الاسم، إذ لا يمكن أن نضعه مكانه، وأن نستبدله به.

وتقول: اذهب يا محمد، وقال تعالى﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة﴾ [النور: 2]. ففعل الأمر واقع في المثال الأول في موقع المبتدأ، وهو في الآية واقع في موقع الخبر، ولكنه في كليهما ليس واقعًا في معنى الاسم، إذ يستحيل أن نضعه مكانه، أو أن نستبدله به.

فإذا ما تحقق هذان الأمران، فكان الفعل المضارع واقعاً في معنى الاسم، وكان متعلقاً به، فإنه يرفع، ولا يستحق إلا الرفع، تقول: محمد يكرم جاره ويعينه، محمد سيكرم جاره وسيعينه، رأيت محمداً يكرم جاره ويعينه، محمد لا يكرم جاره ولا يعينه، محمد ما يكرم جاره وما يعينه. فإنه

يمكن أن نستبدل الاسم بالفعل في كل ما سبق، فنقول: محمد مكرم جاره ومعينه (مكان يكرم، يعين، سيكرم، سيعين) رأيت محمداً مكرماً جاره ومعينه، محمد لا مكرم جاره ولا معينه، محمد ما مكرم جاره وما معينه.

فالفعل في الأمثلة السابقة جميعها واقع في معنى الاسم، ومتعلق به، إذ هو متعلق فيها بـ(محمد) ولذلك رفع.

وبهذا فإن هذه القاعدة، لا تنطبق إلا على الفعل المعرب فقط، وهو الفعل المضارع، وهذا الأمر، وهو وقوعه في معنى الاسم وتعلقه به، هو سبب رفعه، والرفع فيه دلالة على ذلك. فإذا لم يقع في معنى الاسم، وكان متعلقاً به، لم يرفع، كما في قولك: محمد لم يذهب، محمد لن يذهب، فإنه وإن تعلق بالاسم في كونه خبراً له، إلا أنه ليس واقعاً في معنى الاسم، إذ لا يمكن أن نضع الاسم مكانه، وأن نستبدله به، ولذلك لم يستحق الرفع، ولكنه جزم في الأول، ونصب في الثاني، وقد حدثت المغايرة في الإعراب، لوجود المغايرة في المعنى، فالجزم في حالة استحالة تحققه، والنصب في حالة إمكانية تحققه.

وأما ما ذهب إليه الأشموني، واحتج به على أن الوقوع في موقع الاسم –وهو أمر يصح أن يحتج به على الوقوع في معنى الاسم– "ينتقض بنحو: هلا تفعل، وجعلت أفعل، ومالك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع، مع أن الاسم لا يقع فيها"[95]، كما يرى، فإنه يرد بأن الفعل في هذه المواضع التي ذكرها، واقع في معنى الاسم، فالفعل في قولك: هلا تفعل، فيه ضمير مستتر وجوباً، كما يرى النحاة القدامى ومنهم الأشموني، ومعنى ذلك أن (تفعل) في معنى (فاعل)، وأن (هلا تفعل) كقولك: هلا أنت فاعل، أو هلا فاعل أنت، والذي جدث –هنا– هو إبراز الضمير لا غير، لأن الكلام لا يكون إلا به، ليكتمل معناه. والفعل في قولك: جعلت أفعل، واقع –أيضاً– في معنى الاسم، فهم قد قالوا: إن (جعل) دخلت على جملة اسمية، أصلها: أنا أفعل، وهذا معناه أن (أنا أفعل) كقولك: أنا فاعل، أما أن (جعل) تطلب الفعل ليكون خبراً لها، فإن هذا خصوصية لها، ونحن نعتمد على الأصل، الذي قرره النحاة قبل دخولها، ثم إن هذا لا يصح أن يحتج به، فكما أنهم قرروا عمل اسم الفاعل، لشبهه المعنوي بـ(يفعل) كما في قولك: محمد مكرمٌ علياً، فإن ذلك الشبه يبقى من غير عمل، كما في قولك: محمدٌ مكرمُ علي، وإن وضعت الفعل مكان الاسم في المثال الأخير، فستقول: محمد يكرم علياً، لأن الاسم وحده مختص بالقطع والإضافة، كما اختصت (جعل) وأخواتها، بكون وقوع أخبارها أفعالاً

من دون الاسم.

ومع هذا، فإن قولك: جعلت أكتب الدرس، في معنى قولك: بدأت أكتب الدرس أو شرعت أكتب الدرس، ويمكن وضع الاسم في موضع الفعل، فتقول: بدأت كتابة الدرس، أو شرعت كتابة الدرس، والاسم في موضع نصب فيهما، ويجوز أن تقول: بدأت كاتباً الدرس، أو شرعت كاتباً الدرس، وموقع الاسم نصب، على أنه حال فيهما. إلا أن العرب اختصت الفعل بعد جعل من دون الاسم. وأما قولك: مالك لا تفعل، فهو كقولك: ما لك لا فاعلا. وأما قولك: رأيت الذي تفعل، فهو كقولك: رأيت الذي أنت فاعل، والذي حدث هو إبراز الضمير لا غير، لأن (تفعل) فيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره (أنت)، وهذا هو الضمير نفسه في (أنت فاعل) وكلا التعبيرين جملة، لا محل لها من الإعراب، صلة الموصول.

وقد كان احتجاج الأشموني على مذهب سيبويه، في أن الفعل المضارع رفع، لوقوعه في موقع الاسم، أي لوقوعه في موقع المبتدأ، أو الخبر، أو الصفة، أو الحال، أو المفعول، في محله. غير أن الباحث أورده، لكي لا تبقى به شبهة على رأيه، فالفعل المضارع في الأمثلة، التي احتج بها، واقع في معنى الاسم، ومتعلق به، ولذلك رفع فيها جميعاً. وقد يقول قائل: فماذا تقول في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184]، إذ الفعل فيه منصوب، وهو واقع في معنى الاسم، والمعنى: وصيامكم خير لكم؟ فأقول: نعم الفعل هنا في معنى الاسم، ولكنه لم يتعلق به، وإنما الاسم (خير) هو المتعلق بالفعل، ولهذا نصب الفعل، ولم يرفع، لفقده شرط تعلقه بالاسم، وإن كان واقعاً في معناه.

وقد يسأل سائل عن رفع الفعل، في قولك: محمد قد يذهب، وهل هو في معنى الاسم؟ فأقول: نعم، هو في معنى الاسم، لأن قولك: محمد قد يذهب، يفيد الاحتمال، فكأنك قد قلت: محمد قد يذهب وقد لا يذهب، وحينها يكون قولك هذا، في معنى قولك: محمد ذاهب أو لا ذاهب، ولذلك ارتفع الفعل بعد (قد) في قولك: محمد قد يذهب، لأنه واقع في معنى الاسم ومتعلق به.

أما إن لم يكن الفعل واقعاً في معنى الاسم، ولكنه متعلق به، فإنه لا يرفع، تقول: محمد لم يكرم جاره، محمد لن يكرم جاره، إذ لا يمكن أن نضع الاسم مكان الفعل في المثالين، وهذا هو معنى قولهم إن (لم ولن) مختصان بالدخول على الأفعال. ولهذا لم يرفع الفعل في المثالين، لأنه لم يقع في معنى الاسم، ولكنه جزم في الأول، ونصب في الثاني، وقد حدثت المغايرة في الإعراب،

لوجود المغايرة في المعنى، فالجزم في حالة استحالة تحققه ، والنصب في حالة إمكانية تحققه.

- **دلالة النصب:**

يرى الباحث أن الفعل المضارع ينصب مطلقاً، إن كان واقعاً في معنى الاسم، وكان متعلقاً بالفعل. وهذه الأمثلة توضح ذلك: جئت لأتعلم، جئت لكي أتعلم، جئت حتى أتعلم، لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أريد أن أكتب، قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: 33]، وقولك: ألا تزورني فأكرمك..الخ. فالأفعال في الأمثلة السابقة، تقابل الأسماء، في قولك:

جئت للتعلم (الاسم هنا يقابل الفعل في الأمثلة الثلاثة الأولى)، لا تأكل السمك وشرب اللبن، أريد الكتابة، ما كان الله معذبهم، زيارتك إياي تسبب إكرامك.

كما أنها ليست متعلقة بالاسم، وإنما هي متعلقة بالفعل، فـ(أتعلم) في الأمثلة الثلاثة الأولى متعلق بالمجيء (جئت) و(تشرب) متعلق بـ(لا تأكل) و(أكتب) متعلق بـ(أريد) و(ليعذبهم) متعلق بـ(ما كان) و(فأكرمك) متعلق بـ(ألا تزورني).

وقد يقول قائل: إذا كان (ليعذبهم) - في الآية- متعلقًا بالفعل المنفي (ما كان) فإن هذا يعني أن (يكتب) في قولك: ما كان محمد يكتب، متعلق بـ(ماكان) فعلام رفع؟ فأقول: إن الفعل (يكتب) في قولك: ما كان محمد يكتب، متعلق بالاسم (محمد) وليس بالفعل المنفي. لأنك قصدت نفي كون محمد يكتب، ولم تقصد نفي الكتابة عنه، ولو قصدت ذلك لقلت: محمد ما يكتب، ما يكتب محمد، محمد لا يكتب، لا يكتب محمد، أولقلت: ما كان محمد ليكتب. ولو قلت هذا الأخير، لتعلق فعل الكتابة بفعل الكون المنفي، ولذلك نصب. وأما الفعل (ليعذبهم) فهو - في الآية- متعلق بالفعل المنفي (ما كان) وليس متعلقًا بلفظ الجلالة، لأن المقصود فيها نفي عذاب الله عنهم والرسول فيهم، وليس نفي كون الله يعذبهم والرسول فيهم. فهذا المعنى الأخير يؤدى بقولك: وما كان الله يعذبهم. فـ(يعذبهم) في قولك هذا، متعلق بلفظ الجلالة، وهو في معنى الاسم، ولذلك رفع. ولكنه - سبحانه- قال: وما كان الله ليعذبهم، إذ كان المعنى المقصود نفي العذاب، فنصب الفعل (ليعذبهم) الواقع في معنى الاسم، لتعلقه بالفعل (ما كان) ولعدم تعلقه بالاسم.

والذي يدل على صحة هذا، أن الفعل المنفي في قولك: ما كان محمد يكتب، داخل على جملة (محمد يكتب) والفعل فيها قبل دخول (ما كان) متعلق بالاسم (محمد)، وكذلك هو بعد دخول (ما كان) وهو واقع فيهما في معنى الاسم. أما الآية، فلم يدخل الفعل المنفي فيها على جملة، لأنه لو

حذف، لقيل: الله ليعذبهم، وهذا ليس بجملة. فدل هذا على أن الفعل (ليعذبهم) ليس متعلقًا بلفظ الجلالة، وإنما هو متعلق بالفعل المنفي (ما كان) ولذلك نصب، لوقوعه في معنى الاسم، وتعلقه بالفعل. ودل –كذلك– على أن الفعل (يكتب) في المثال –وهو واقع في معنى الاسم– متعلق بالاسم الذي قبله، ولذلك رفع.

- **دلالة الجزم:**

يرى الباحث أن الفعل المضارع يجزم مطلقاً، إن لم يكن واقعاً في معنى الاسم، ولم يكن له به تعلق، سواءٌ أتعلق بفعلٍ مثله، أم لم يتعلق، تقول: لتقم، لا تقم، إن تقم أقم معك، قم أقم معك.

ومن هنا يمكن لنا أن نفهم معنى المضارعة، وسبب تسمية هذا الفعل بالمضارع، فقد سمي بالمضارع، لأنه يضارع الاسم في المعنى، وفي تنوع متعلقاته، فإن كان في معنى الاسم وتعلق بالفعل، فإنه ينصب، مثله في ذلك مثل الاسم، الذي ينصب إذا تعلق بالفعل (ضربت محمداً ضرباً، دخل القوم إلا محمداً، سرت والنهر، جئت حباً لك، ذهب محمد صباحاً، أكل محمد طعاماً، وقف محمد أمام العلم، شرف محمد أصلاً، جاء محمد راكباً). والأفعال الواقعة في معنى الاسم، إذا تعلقت بالأفعال، نصبت (جئت لأزورك، جئت لكي أزورك، جئت حتى أزورك، لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أريد أن أعيش بكرامة أو أموت، أريد أن أذاكر، لا تلمس النار فتحرق يدك). أما إن كان في معنى الاسم، وتعلق به، ولم يتعلق بالفعل، كما في قولك: محمد يجتهد، فإنه يرفع، مثله مثل الاسم المتعلق بالاسم، كما في قولك: محمد مجتهد. فـ(مجتهد) متعلق بـ(محمد) إذ هو خبر عنه، ولذلك رفع.

وكما لم يرفع الخبر، إن لم يكن عين المبتدأ، ولا وصفاً له، وإنما ينصب على الخلاف، في قولك: ضربي العبد مسيئاً، محمد عندك، ليس محمد مجتهداً، فكذلك لم يرفع الفعل المضارع، الواقع في موقع الخبر، إذا خالف في معناه المبتدأ، ولم يكن وصفاً له، وإنما ينصب أو يجزم. ينصب إن كان ممكن الوقوع (محمد لن يذهب) لأن ذهاب محمد مازال محتملاً وقوعه، فإن وقع وقلت: محمد يذهب، كان الفعل –هنا– وصفاً للمبتدأ فيرفع، كما يرفع الخبر إن كان وصفاً للمبتدأ. ويجزم إن استحال وقوعه (محمد لم يذهب)، لأنه لا يمكن –هنا– أن يكون صفة للمبتدأ، لاستحالة وقوعه، ولهذا فقد استحق الفعل هنا الجزم، واستحق الفعل في المثال الذي تقدم النصب لإمكانية وقوعه، وكان التغاير في الإعراب فرقاً بين المعنيين.

أليست هذه هي المضارعة، وأليس هذا هو معناها؟ ولننظر الآن إلى حالة الفعل المضارع، وقد فقد مضارعته الاسم، حينما لا يكون واقعاً في مغناه، فكيف سنراه؟ سنراه مستحقاً للجزم، الذي هو ليس من إعراب الاسم، فكما أن الفعل فقد مضارعته الاسم، إذ لم يكن في معناه، فإنه قد استحق إعراباً ليس من إعرابه، لقد غايره في المعنى، فغايره في الإعراب. تقول: إن تقمْ أقمْ. فتجزم الفعلين (تقم، أقم) لأنهما ليسا واقعين في معنى الاسم، ولأن الاسم لا يجزم، فقد استحقا ما ليس له. ولننظر الآن إلى الفعل المضارع المنصوب، لنرى التطابق ليس من حيث المعنى فقط، بل من حيث الإعراب أيضاً:

جئت لأزورك
جئت لكي أزورك ← جئت زيارة لك (مطابقة في المعنى وفي الإعراب)
جئت حتى أزورك

لا تأكل السمك وتشرب اللبن ← لا تأكل السمك وشرب اللبن(مطابقة في المعنى وفي الإعراب).

أريد أن أعيش بكرامة أو أموت ← أريد العيش بكرامة أو الموت(مطابقة في المعنى وفي الإعراب).

أريد أن أذاكر ← أريد المذاكرة (مطابقة في المعنى وفي الإعراب).

لا تلمس النار فتحرق يدك ← لا تلمس النار فيسبب إحراق يدك (مطابقة في المعنى وفي الإعراب).

هذا فضلاً عن أن الأفعال والأسماء، التي وضعت مواضعها، في هذه الأمثلة جميعها، متعلقة بنوع واحد من أنواع الكلم، وهو الفعل. أليس في هذا دليل "يدل في وضوح على أن الإعراب في الأسماء والأفعال متشابه، يقوم على معانٍ متقاربة"[9 6]؟ وهذا التقارب في المعاني لا يتصف به إلا الفعل المضارع، وهذا هو السر في كونه معرباً من دون بقية الأفعال.

ومن هنا يمكن أن نصل إلى تفسير لرفع المضارع، الواقع جواباً لشرط ماض، فقد استحسن النحاة رفعه، كما ذكر سابقاً عن ابن مالك، تقول: إن قام محمد يقوم علي، وذلك لأن القصد في حالة الرفع، الإخبار عن قيام علي في حال قيام محمد، وليس القصد التعليق، إنما يكون التعليق هو القصد إذا جزم المضارع (إن قام محمد يقم علي) فليس –هنا– إخبار عن قيام علي، كما كان ذلك في حالة الرفع، إنما المعنى –هنا– هو تعليق قيامه بقيام محمد. وعلى هذا، فإن (يقوم) في حالة الرفع –أي في حالة القصد إلى الإخبار وليس التعليق– يكون واقعاً في معنى الاسم ومتعلقاً به، ولذلك رفع، ولا يكون كذلك إذا جزم، إنما يكون معلقاً بحدوث فعل الشرط، وحينها لا

يكون واقعًا في معنى الاسم، ولا متعلقًا به، ولا يصح رفعه، إن كان فعل الشرط مضارعاً، لأنه لا سبيل حينها إلى غير معنى التعليق، والتعليق يعني عدم وقوعه في معنى الاسم، فضلاً عن عدم تعلقه به، لأن معنى التعليق من خصائص الحروف، والأفعال الواقعة في أسلوب الشرط الجازم، أو ما كان في معناه، إن لم يقصد غيره. والذي يوضح أن سبب رفع المضارع، الواقع جواباً لشرط ماض، هو وقوعه في معنى الاسم وتعلقه به، بعد أن زال معنى التعليق، الذي يوضح ذلك "أن فعل الشرط الماضي، قد أخبر بحدوثه ووقوعه، قبل زمن التكلم، فهو محقق الوقوع، أو بمنزلة المحقق، وإذا تعلق وقوع الجواب، أو الجزاء، بفعل محقق الوقوع، فقد اكتسب الجواب صفة الشرط، واستكمل الفعل المضارع، الواقع جواباً لفعل شرط ماض، دلالته على معناه، فزال بذلك السبب، الذي يقطع عنه علامة الإعراب وحركته، فاستحق أن يعود إلى حالته الطبيعية، وهي حالة الرفع"(97). هذا هو سبب رفع المضارع، الواقع جوابًا لشرط ماض، وليس ما ذهب إليه صاحب الإنصاف، من أنه رفع "لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط، ترك الجواب على أول أحواله ، وهو الرفع"(98).

والذي يزيد الأمر وضوحاً، في أن سبب جزم المضارع، الواقع جواباً، بعد حرفي الشرط، وأسمائه الجازمة، هو أنه لم يقع في معنى الاسم، الذي يزيد هذا الأمر وضوحًا، أنه يرتفع، إن سبق بقد، أو السين، أو سوف، أو بلا النافية، فهو يرتفع حينها، لدلالته على الإخبار وليس التعليق، وهذا يعني أنه يكون حينها واقعاً في معنى الاسم، والدليل على ذلك، أنه تحل محله الجملة المصدرة بالاسم، تقول: إن يقم محمد فقد يقوم علي، إن يقم محمد فلا يقوم علي، إن يقم محمد فسيقوم علي، إن يقم محمد فسوف يقوم علي. فقد ارتفع الفعل في هذه الأمثلة، لأنه واقع في معنى الاسم، ومتعلق به، لا لأنه لم يعد جواباً وحده، وأنه يشكل مع الجملة التي تصدرها الجواب، لأن هذا يتعارض مع الفعل المضارع المجزوم، فهو قد يتصدر جملة، كما في قولك: إن تقم يقم محمد، فلماذا جزم هنا، ولم يجزم فيما سبق من الأمثلة؟

إن السبب في رأي الباحث، هو ما ذهب إليه، من أنه في الأمثلة السابقة واقع في معنى الاسم، ومتعلق به، ولهذا رفع فيها، ولم يكن رفعه بسبب انتفاء المجاورة، كما يرى الكوفيون(99)، والدليل على ذلك، أنك قد تضع الاسم في موضعه، فتقول: إن يقم محمد فعلي قد يقوم، إن يقم محمد فعلي لا يقوم، إن يقم محمد فعلي سيقوم، إن يقم محمد فعلي سوف يقوم.

• أدوات الشرط غير الجازمة:

وأما الأفعال المرفوعة، التي ترد بعد (إذا) الشرطية، فليس سبب رفعها عدم عمل (إذا) كما يرى النحاة القدامى، ولا لأن التعليق بها قصير، كما يرى الجواري[100]. وإنما هو سبب آخر، وهو أن (إذا) يكثر بعدها استخدام الماضي فعلاً وجواباً، "وهو إخبار عن فعل وقع ومضى"[101]. وهنا يفقد الشرط دلالته، وهي التعليق، ويصبح معنى الفعل هو الإخبار وليس التعليق. تقول: إذا قام محمد قام علي، فالمعنى المقصود – هنا – هو الإخبار عن قيام علي الواقع بعد قيام محمد واستمرارية ذلك. فإذا وقع الفعل المضارع موقع الماضي (إذا يقوم محمد يقوم علي) فإنه يعامل معاملته من حيث المعنى، أي إنه يفيد ما يفيده الماضي من معنى الإخبار عن الحدث، وينتفي عنه معنى التعليق، وحينها يكون واقعاً في معنى الاسم ومتعلقاً به.

و(لو) كإذا، لا يرد بعدها - في الغالب- إلا الماضي، يقول الأشموني: "يقل إيلاء (لو) فعلاً مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن ورد السماع به، فوجب قبوله"[102]. وأما لولا ولوما الشرطيتان فإن أصلهما "لو ركبت مع لا وما"[103]. وهذا يعني أنه ينطبق عليهما ما قيل في لو وإذا، من استئثارهما بورود الماضي بعدهما في الغالب.

وخلاصة القول: إذا أريد في أسلوب الشرط التعليق، وكان فعلا الشرط والجواب مضارعين، جزما لعدم وقوعهما –حينها– في معنى الاسم، وإن أريد به الإخبار، وليس التعليق، رفع فعل الجواب، بعد الأدوات الجازمة، بحسب وصف القدامى، ورفع فعل الشرط، وفعل الجواب معاً، بعد الأدوات غير الجازمة، بحسب وصف القدامى، لوقوعهما في معنى الاسم ولتعلقهما به. وينصب الجواب، إذا لم يكن واقعاً في معنى الاسم، ولم يفد معنى التعليق، كقولك: إن يقم محمد فلن يقوم علي. وبقي فعل الشرط مجزومًا، لبقاء دلالة التعليق فيه، فهو ليس واقعًا في معنى الاسم، أي إنه لم يقصد به الإخبار، حتى يكون كذلك.

ومن هنا، يمكن لنا أن نعرف سر عدم الجزم بعد الفاء، في قولك: إن يقم محمد فلا أقوم أنا، فقد رفع الفعل، لأن القصد الإخبار عن عدم قيام المتحدث، إن قام محمد، وليس القصد التعليق.

وتقول: إن يقم محمد فلن يقوم علي، فالقصد –هنا– الإخبار عن عدم قيام علي، إن قام محمد، وليس القصد تعليق الحدث، ولذلك لم يجزم الفعل الثاني، وإنما نصب، لتعلقه بالاسم، وعدم وقوعه في معناه، إذ لا يمكن أن يحل الاسم محله. فالشرط في هذا المثال، وفي سابقه،

فاقد لمعنى التعليق، الذي يلمس في قولك: إن يقم محمد يقم علي، فالتعليق –هنا– هو القصد، ولا مجال لأن يكون غيره، ولهذا فقد جزم الفعلان.

والذي يعزز ما ذهب إليه الباحث، هو أن الرفع واجب في الجواب المتقدم، ولا يجوز غيره، تقول: يقوم محمد إن يقم علي. ولهذا ذهب البصريون إلى عدم القول بأن الجواب هو المتقدم، لأنهم وجدوا الفعل مرفوعاً، ولم يجدوا لذلك تفسيراً، وذهبوا إلى تقدير الجواب، والتقدير كما يرون: يقوم محمد إن يقم علي يقم محمد، فالجملة المتقدمة ليست إلا دليلاً على الجواب المحذوف، وتلك هي وظيفتها في رأيهم! أما الكوفيون فقد كانوا محقين حينما ذهبوا إلى القول بجواز تقدم جواب الشرط، غير أنهم عللوا رفعه بزوال مجاورته فعل الشرط[104].

وما قيل في الشرط، من أن إفادة معنى التعليق، هو سبب جزم المضارع فيه، لعدم وقوعه في معنى الاسم، لأن معنى التعليق يحول دون ذلك، وأنه يرتفع إن قصد به الإخبار، لأنه –حينها– يقع في معنى الاسم ويتعلق به، ينطبق على الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب، فإن قصد به معنى التعليق جزم، وإن لم يقصد به معنى التعليق رفع، ولذلك نجده يرفع حيناً، ويجزم حيناً آخر، وما ذلك إلا تبعاً للمعنى المقصود، المتمثل بالتعليق في حالة الجزم، والإخبار في حالة الرفع، تقول: دعني أكتب. فتجزم الفعل إن قصدت التعليق، وترفعه إن قصدت الإخبار ولم تقصد التعليق.

• بناء المضارع:

وأما بناء الفعل المضارع على الفتح مع نون التوكيد، كما في قولك: محمد يذهبنَّ، والفعل واقع في معنى الاسم ومتعلق به، فإن الملاحظ أنه يكثر التوكيد بالنون الثقيلة، ويقل التوكيد بالنون الخفيفة، والفعل المؤكد بالنون الثقيلة –كما في المثال السابق– إن ترك مرفوعاً فإنه يلتبس –حينها– بالفعل المسند إلى واو الجماعة المؤكد بالنون، لأنه يكون بعد حذف النون وحذف الواو على هذه الصورة: يذهبُنَّ. فبني على الفتح، في حال إسناده إلى المفرد، للتفريق بينهما. وأما المؤكد بالنون الخفيفة، فهو محمول على المؤكد بالنون الثقيلة، من باب حمل النظير على النظير.

وقد يقول قائل: لم أجزت لنفسك التعليل بالالتباس هنا، ولم تجزه للدكتور المخزومي، حينما قال: إن وظيفة ثبوت النون في الأفعال الخمسة، هي حماية الضمير من التقصير أوالحذف، وليست الدلالة على رفعه، وكانت حجتك أن السياق يمنع اللبس، فلماذا لا يمنع السياق اللبس فيما ذهبت إليه؟ فأقول: إنه قد يسمى الشخص بما هو في الأصل جمع، كما لو أن شخصًا سمي

بـ(العالمون) فإذا أخبرت عنه بقولك: العالمون يكتبُنّ الدرس، فإنه حينها سيحصل اللبس، لو ترك الفعل مرفوعًا، ولم يبن على الفتح، ولكنه حينما بني على الفتح، علم أنه مسند إلى المفرد، لا إلى الجمع. ولك القياس على ما مثلت.

وأما بناؤه على السكون، عند اتصاله بنون النسوة، فقد ذهب القدامى إلى أن سببه صوتي، وهو توالي الأمثال، ويضيف الباحث سببًا آخر، وهو أنه بني على السكون، للتفريق بينه وبين المضارع، المسند إلى المفرد الغائب، مذكرًا أومؤنثًا، والمسند إلى المخاطب المفرد، في حالة اتصاله بضمير المتكلمين، نطقًا لا رسمًا. تقول: محمد يكرمنا، فاطمة تكرمنا، أنت تكرمنا. فلو أن المتصل بنون النسوة، ترك مرفوعًا، في حالة رفعه، كقولك: النساء يكرمُن، لما كان هناك فرق - في الكلام المنطوق، وليس المكتوب- بينه وبين (تكرمنا) للمخاطب والغائبة، و(يكرمنا) للغائب، في حال اتصاله بـ(نا) المتكلمين.

الخلاصة:

- أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم، من حيث تعدد معانيه، وتنوع علاقاته، فقد يقع في معنى الاسم، وقد لا يقع، وقد يتعلق بالاسم، وقد يتعلق بالفعل، وقد لا يتعلق لا بالاسم، ولا بالفعل، شأنه في ذلك شأن الاسم.
- يرفع الفعل المضارع، إن كان واقعاً في معنى الاسم، ومتعلقاً به، فتظهر عليه الضمة، إن كان صحيح الآخر، وتقدر إن كان معتل الآخر، وتثبت فيه النون، إن كان من الأفعال الخمسة.
- ينصب الفعل المضارع، إن وقع في معنى الاسم، ولم يكن له به تعلق، وإنما كان متعلقاً بالفعل، وتكون علامة نصبه الفتحة (ظاهرة، أو مقدرة) كما تكون حذف النون، إن كان من الأفعال الخمسة.
- يجزم الفعل المضارع، إن لم يقع في معنى الاسم، سواء أتعلق بفعل مثله، أم لم يتعلق، وتكون علامة جزمه السكون، إن كان صحيح الآخر، وحذف حرف العلة، إن كان معتل الآخر، وحذف النون، إن كان من الأفعال الخمسة.

الهوامش:

(1) مقاييس اللغة: 665.

(2) مقاييس اللغة: 666.

(3) أسرار العربية: 45.

(4) شرح ابن يعيش: 72/1.

(5) شرح الحدود النحوية: 121- 122.

(6) مقاييس اللغة: 740، وسقط في الأصل حرف العطف قبل العين.

(7) الكتاب: 12/1.

(8) ينظر الإنصاف المسألة (72): 524/2.

(9) ينظر مجالس ثعلب: 388/2، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 237.

(10) مقاييس اللغة: 526.

(11) الكتاب: 14/1

(12) الكتاب: 14/1- 15

(13) ينظر الإنصاف المسألة (73): 549/2- 550

(14) ينظر أسرار العربية: 49

(15) ينظر الإنصاف المسألة (73): 549/2

(16) في النحو العربي نقد وتوجيه: 130

(17) الكتاب: 9/3- 10

(18) الإنصاف المسألة (74): 551/2

(19) الإنصاف المسألة (74): 553/2.

(20) الكتاب: 132/2.

(21) الكتاب: 10/3.

(22) ينظر معاني الفراء: 53/1، الإنصاف المسألة (74): 551/2

(23) الإنصاف المسألة (74): 551/2.

(24) ينظر حاشية الصبان: 1348/3.

(25) حاشية الصبان: 1348/3

(26) حاشية الصبان: 1348/3

(27) ينظر معاني الفراء: 33/1- 34، الإنصاف المسألة (75): 555/2، المسألة (76): 557/2، المسألة (82): 593/2.

(28) نحو الفعل: 46.

(29) ينظر الأصول: 153/2، 154، 155، 156.

(30) ينظر الإنصاف المسألة (79): 575/2، المسألة (82): 593/2، المسألة (83): 597/2.

(31) في النحو العربي نقد وتوجيه: 133.

(32) في النحو العربي نقد وتوجيه: 133، وينظر الإنصاف المسألة (84): 602/2.
(33) شرح ابن عقيل المجلد الثاني: 35/4.
(34) حاشية الصبان: 1411/4
(35) حاشية الصبان: 1411/4
(36) ينظر حاشية الصبان: 1411/4
(37) في النحو العربي نقد وتوجيه: 136.
(38) المقتضب: 12/2.
(39) ينظر همع الهوامع: 88/4.
(40) نحو الفعل: 55.
(41) نحو الفعل: 54.
(42) ينظر إحياء النحو: 50.
(43) ينظر إحياء النحو: 193.
(44) نحو التيسير: 71.
(45) نحو الفعل: 24.
(46) نحو المعاني: 56- 57.
(47) نحو المعاني: 52.
(48) نحو الفعل: 28.
(49) نحو المعاني: 136.
(50) نحو التيسير: 86، وينظر نحو الفعل: 45- 47.
(51) ينظر نحو التيسير: 88، نحو المعاني: 47.
(52) نحو التيسير: 90.
(53) نحو الفعل: 42، وينظر نحو التيسير: 90.
(54) ينظر نحو الفعل: 41- 42.
(55) ينظر شرح ابن يعيش: 16/7.
(56) نحو الفعل هامش: 42.
(57) نحو الفعل: 42.
(58) نحو الفعل: 40.
(59) ينظر نحو الفعل: 40.
(60) نحو التيسير: 95.
(61) ينظر نحو التيسير: 91.
(62) ينظر نحو الفعل: 48- 49.
(63) نحو المعاني: 53.
(64) نحو الفعل: 49- 50.

(65) نحو الفعل: 52، وينظر حاشية الصبان: 1411/4.
(66) نحو الفعل: 51.
(67) نحو الفعل: 50.
(68) نحو الفعل: 51.
(69) نحو الفعل: 54- 55.
(70) ينظر نحو الفعل: 54.
(71) نحو الفعل: 55
(72) نحو الفعل: 55
(73) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 106
(74) نحو الفعل: 54
(75) نحو الفعل: 59
(76) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 136
(77) في النحو العربي نقد وتوجيه: 134.
(78) في النحو العربي نقد وتوجيه: 134.
(79) في النحو العربي نقد وتوجيه: 299- 300.
(80) في النحو العربي قواعد وتطبيق: 26، وينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 139، إحياء النحو: 124-126.
(81) في النحو العربي قواعد وتطبيق: 188.
(82) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: 196.
(83) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 68، الإعراب في النحو العربي (بحث): 54.
(84) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 136- 137.
(85) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 137- 138.
(86) أسرار العربية: 227، وينظر شرح ابن يعيش: 5/7.
(87) ينظر النحو المعقول (بحث): 34.
(88) النحو المعقول (بحث): 35.
(89) محاولة ألسنية في الإعلال (بحث): 184.
(90) المقتضب: 12/2
(91) ينظر همع الهوامع: 88/4.
(92) شرح ابن الناظم: 477.
(93) حاشية الصبان: 1415/4.

(94) أجاز الكوفيون وقوع الفعل الماضي حالا، ولم يجز البصريون ذلك، إلا بشرط أن تسبقه (قد) لأنها تقربه من الحال، أو أن يكون صفة لمحذوف. وخرجوا قوله تعالى﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾النساء: 90 على تقدير: أو جاؤوكم قومًا حصرةً

صدورهم. ينظر الإنصاف المسألة (32): 1/252- 258. بيد أنه لو قربته (قد) من الحال، فلا يعني ذلك وقوعه في معنى الاسم، لبقاء دلالته على وقوع الحدث وانقضائه، وهذا ليس من معاني الاسم. فالتقريب من الحال يعني دلالته على الماضي القريب منه، فقولك: رأيت محمدًا قد أكرم جاره، ليس بمعنى قولك: رأيت محمدًا مكرمًا جاره، وإنما هذا الأخير بمعنى قولك: رأيت محمدًا يكرم جاره، وليس(مكرمًا) بمعنى (قد أكرم) لأن هذا الأخير، يفيد تحقق وقوع الكرم وانقضائه، حتى وإن كان في الماضي القريب، وهو ما لا يفيده الاسم.

(95) حاشية الصبان: 3/1348- 1349.

(96) نحو الفعل: 46

(97) نحو التيسير: 94، وينظر نحو الفعل: 50

(98) الإنصاف المسألة (87): 2/628.

(99) ينظر الإنصاف المسألة(84): 2/607.

(100) ينظر نحو الفعل: 51، نحو المعاني: 136.

(101) نحو المعاني: 137.

(102) حاشية الصبان: 4/1460.

(103) حاشية الصبان: 4/1480.

(104) ينظر الإنصاف المسألة (86): 2/621، المسألة(87): 2/623.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1423هـ/2003م.

2- أسرار العربية، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م.

3- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ/1988م.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط4، 1380هـ/1961م.

5- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1419هـ/1999م.

6- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبدالله بدر الدين محمد جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م.

7- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1405هـ/1985م.

8- شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، حققه وقدمه الدكتور محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م.

9- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت. .

10- في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.

11- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.

12- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، الدكتور رحمة نعيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995م.

13- الكتاب، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، 1425هـ/2004م، والجزء الثاني، ط3، 1427هـ/2006م، والجزء الثالث من غير رقم الطبعة، 1412هـ/1992م، والجزء الرابع، ط2، 1402هـ/1982م.

14- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (الجزء الثاني)، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 2006م.

15- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1406هـ/1986م.

16- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (الجزء الأول)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.

17- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، راجعه وعلق عليه أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ/2008م.

18- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، القاهرة، 1415هـ/1994م.

19- نحو التيسير، أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006م.

20- نحو الفعل، أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006م.

21- نحو المعاني، أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006م.

22- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة [بدون بيانات أخرى].

23- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، 1421هـ/2001م.

البحوث:

1- الإعراب في النحو العربي، الدكتور مهدي المخزومي، مجلة الكاتب العربي، اتحاد الأدباء والكتاب العرب، العدد السادس عشر، السنة الرابعة، 1407هـ/1986م.

2- محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، 1989م.

3- النحو المعقول، محمد كامل حسين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء السابع والعشرون، ذو الحجة 1390هـ/ فبراير 1971م.